

بالنجار باب العظم ويقال الوياح الباب المعلق وعليه باب صغير والمراد من قوله في براح الكعبة
أي الصلاة التي تخطى به أصل الوياح الباب وليس يواد به الباب نفسه وإنما المعلقان يكونان بالهبة إلى
الكعبة وفي كسوة الكعبة والنفقة عليه ما تحوذ كبرياؤها قال فيه من النفق ان النذر إذا خرج من
اليمين كان بمنزلة اليمين فإن الكعبة تجوز فيه وهو قولنا في واحد ونحن ما هو وهو قولنا على الوفا
عاشي به وهو المشهور من قولنا حقه واصحابه وقيل لا يكره قوله لا يمين عليك ولا يبي عليك الوفا
بما نزلت كان هذا قول علي رضي الله عنه وقد كان يجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن لا يبي عليه من غير
منه في النذر فإنما نعتب عنه بغيره ووجهه ولا نذر في عطية الوفا عطف عليه باعتبار أن من جرح
المجد في النذر على السلام والمستهد به في الحديث قوله ولا في قطعة الرحمة **كتاب القصاص**
وله مسلمة صفة مقيدة لا ما هو قوله يشهد مع ما هو متعلق به صفة تامة حال للتوضيح والبيان
يلعبان المراد بالسلام هو الذي بالشهادتين وان الاتيان بها كإحدى الصفة قوله الأباحد وثلاث
أي خصصنا ثلاث فعمل النفي بغير حيز وثالث الحيز والارتداد فنفسه ذكر في النفي بالنفي أي بحيز
فعل النفي قصاصا بالنفي الذي قتله فهو وأما قوله والنذر الثاني المراد من المحصن هو المحظف
الحق الذي أصاب ونكاح صحيح ثم نزل قوله والمراد في الدين التأكل للجماعة المراد منه المزد
وشئ مسلم إلا من استوفى قوله لا يحل حرم أم مسلم بجائز باعتبار ما كان عليه من حال سبق السهم
من الوفاة إذ خرج من جانبها الآخر يسيل أما بتعدى باللام لتضمن معنى التعذر لهذا وقع التأكل للجماعة
مفتوحا في قوله في نسخة من يدعي في نسخة ومكان فصحى واسع وإذا قيل بغير حق فإن عليه
الامر في قوله ويحرمه ويحرمه أن يكون معناه الخمس مؤنق بتعدد الخيرات والمبادرة والطاعات
ما لم يصب في شأرا ثانيا فإذا أصاب ذلك انتفع عنه ذكر قوله أو ما يقضي إلى أخيه في الغواير
هذا التعظيم أمر الدما ولي هذا الحديث مخالف لقوله ولما حلت عليه العبد صلواته لأن ذلك في حق
العدو قال وهذا الجاني العباد وهو لا يقتله يستلزم الحكم بالسلامه ويستفاد منه أن الكافر
إذا قال السلام أو أمان مسلم حكمه بالسلامه ومن نهيته عن التعرض له بعد ما كثر أنه قطع إحدى
يديه أن الحرم إذا اجتمع على مسلم لم يواخذ بالقصاص إذ لو وجب لو حصل له في قطع
أحدى يديه قصاصا لو أنه قال قتلته فإنه بمنزلة لقتل من قتلته أو نكل بمنزلة قيل إن يقول
كلمة التي قال أراد بها كلمة الشهادة أو كوا الحظي من أن الخوارج ومن يذهب في إيمانهم في التقيير والتكبير يثابرونه
على أن يعمونه ولكنهم إنما يفسدوا ما جعلوا لوجهه من الإسلام الذي كان في الأصل من الدم حتى إذا فاء السلام
وقتل

بما نزلت كان هذا قول علي رضي الله عنه وقد كان يجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن لا يبي عليه من غير منه في النذر فإنما نعتب عنه بغيره ووجهه ولا نذر في عطية الوفا عطف عليه باعتبار أن من جرح المجد في النذر على السلام والمستهد به في الحديث قوله ولا في قطعة الرحمة

وقوله قاتل فان قاتله براح الدم حتى القصاص في من السنة والحديث في الكافر إذا تكلم بكلمة
الشهادة وان لم يصد الأيمان وجب القصاص سواء كان بعد القعدة أو قبلها قوله فان عدل جرحه ثم
مسلم لم يكن ذلك الرجل مجتنب ما كان هو جرحه لم يكن لهم وكان يبيع عتقا فلما قال لا اله الا الله رأى أنه يقول
ذلك فعدوا ولم يكن بملفة وقد كثر في قتل عماره فباع الدم ولا يواخذ الجند بالخطا ولما لم يزلوا
الدية في سنة السنة الدية فيه دليل على أن الكافر إذا تكلم بالتمجيد وجب القتل وهذا في
الغنى الذي لا يعتد بالتوجه إذا بكلمة التوجه بحكم بالسلام ثم يجنبه غير سائر شروط السلام
فانما من يعتد بالتوجه لكنه متكرر للمساواة فلا يحكم بالسلام بمجرد كلمة التوجه حتى نفي الجرح
رسول الله فإذا قاله كان مسلما الآن يكون من الذين يقولون محمد صلى الله عليه وسلم فمعروف على التعجب
خاصة في عهد لا يحكم بالسلام بمجرد الأقدام بالرسالة حتى نفي أنه مبعوث الكافة الخلق ثم يفتي
أن يحصى بالأقارب بالبعث النبوي من كل من قال بالسلام وهو آتلفه العلم لا يجوز توبة الكافر
الأصغر والموت وهو ذهب جماعته لأن السلام الزندق والباطنية لا تقبله ويعتقون بكفر حار وهو قول
مالك وأحمد وهو والله طاعة إذا ارتد المسلم الأصغر ثم أسلم لا يقبله السلام وأما الكافر الأصلي فأسلم
ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يقبله السلام وله بهلا فشققت عن قوله في رواية هلا شقق عن
قبله حتى تعلم من اجرك كما قاله الم لا من كبر إلا الله الأ الله يوم القيمة قال النووي في معناه فلما شقق
عقبه لتنظيره قاتله بالقتل واعتقدوا وكان فيهم من لم يكن فيهم جرح على اللسان غير لغة وانت
لست بقادر على هذا فاقصص على اللسان لا تطلب غيره بالخطا في قوله دليل على أن ما يجوز
على الظاهر وان السور لم يركبوا لئلا يتعطل فيم أنتم بل يمد مع أكاديه عليه الدية ويشبه أن يكون
المجني فإن أصله من الكفار لا باحة وكان عندهما سامة انه ماتم بكملة التوجه مستعده من القتل لا
محصور به فقتل عمار كافر فبإباح الدم فلم يلزمه الدية إذا كان في الأصل خاضعاً بالاعتقال والخطا عند
المجني ولو نفع ولو أنه من قتل شعاهة الم نوح رابحة الجنة المحاهدة الكافر الذي إجابته واحدمن
المسلمين بان يدخلوا الإسلام لأجر تجارة وغيرها وقيل من كان له مع المسلمين عهد شرطي
سواء كان يعتقد جدياً أو عهداً فمن سلبه سلطان أو امتان من مسلم يروي له في جرح عمار ثلاثة أو جرح
قالا في عهد لم يرحم بفتح الياء من قولك وحش إذا جرح وحش والوحش وحش والوحش وحش لم يرحم بكسر الراء
من وحش أو يرحم إذا وجدت الوحش وقلا القساي لم يرحم بضم الياء وكسر الراء من قولك وحش النش
فانما يرحم إذا وحشت في حدة كونه في سعة السنة والمجني لا يجرد بالجنة أو قاتل ما يجرد بالسلامين

السلام الزندق